مداخلة شيخة محمد ال خاطر - مدير إدارة العلاقات العمالية الدولية
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الامنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية
23 فبر لير2021 - عبر الاتصال المرئي
الطاولة المستديرة الأولى

يسرني أن أرحب بكم جميعا عبر هذا اللقاء الافتراضي وان اتقدم بالشكر لكافة الجهود التي ساهمت في تنظيم هذا المؤتمر وعلى اتاحة الفرصة للمشاركة بهدف إحاطتكم بالجهود التي يبذلها قطاع العمل بدولة قطر في تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وعرض التقدم المحرز في هذا المجال، ويجدر التنويه إلى أن دولة قطر نجحت في خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية لأن يعيش الناس حياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلادهم وقطعت أشواطا متقدمة في ميادين الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، مكنتها من أن تكون دولة غير مُصدرة لظاهرة الهجرة. وركزت الدولة أيضا على الجانب البيئي وقضية التغير المناخي وضرورة دعم الجهود الدولية في هذا المجال.

ونؤكد في هذا الصدد التزام دولة قطر بتحقيق أجندة التنمية المستدامة للأمم المتحدة ولا سيما الهدف الثامن بشأن بتوفير العمل اللائق للجميع والذي يعتبر من أولويات رؤية الوطنية 2030، حيث تهتم السياسات الوطنية بالعمال الوافدين باعتبارهم طاقة منتجة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ووضعت استراتيجية التنمية الوطنية خطة شاملة لحوكمة سوق العمل تشمل عدة مشاريع لنظيم استخدام العمال الوافدين واجتذاب العمالة الماهرة والاحتفاظ بها.

وتعمل الدولة على تعزيز السبل النظامية لاستقدام العمال الوافدين من خلال توطيد التعاون مع الدول المرسلة للعمال وخاصة منها دول المنطقة العربية، لضمان تنقل اليد العاملة وفقا لاحتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة. ولهذا الغرض تم توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول المنشأ للعمال لتنظيم استقدام العمال واستخدامهم بشكل نظامي يحدد حقوقهم والتزاماتهم بوضوح، وتجتمع اللجان المشتركة المنصوص عليها بتلك الاتفاقيات بصورة دورية للتنسيق بين الجانبين وتبادل المعلومات ومناقشة جميع المسائل المتصلة باستقدام العمال، كما تتواصل الوزارة بشكل مستمر مع الملحقين العماليين بالسفارات ورؤساء الجاليات العمالية لتسوية ما قد ينشأ من صعوبات وتقديم الدعم والمساعدة للعمال.

وتحرص الدولة أن يتم الاستقدام عن طريق وكالات التوظيف المرخصة التي تحترم جميع حقوق العمال، ويتم تزويد سفارات بلدان المنشأ بقائمة محدثة بمكاتب الاستقدام المرخصة في الدولة التي تتابعها

الوزارة وتفتش عليها بصورة دورية أو مفاجئة، للتحقق من عدم استغلال العمالة الوافدة وعدم تحميلهم رسوم الاستقدام.

وتواكب الدولة التطور التكنولوجي من أجل زيادة شفافية إجراءات الاستقدام، وافتتحت مراكز تأشيرات قطر في الخارج التي تمكن المستقدم من إنهاء إجراءات استقدام العمال، وهم خارج البلاد إلكترونياً وتنفيذ إجراءات الفحوص الطبية والتقاط البصمات والبيانات الحيوية، وتمكين العامل من قراءة عقد العمل بلغته الأم وتوقيعه الكترونيا في بلد المنشأ بما يمكنه من الوقوف على حقوقه وواجباته قبل السفر. وقد ساهمت مراكز تأشيرات قطر في ضمان السرعة والشفافية والقضاء على ممارسات الاستغلال وتم إلى حد الآن افتتاح قطر في 6 بلدان (الهند، بنغلادش، باكستان، سيريلانكا، الفلبين، النيبال) وتعتزم الدولة توسيع هذه المراكز في عدة دول أخرى من المنطقة العربية بالنظر إلى النجاح الذي حققته.

وتنفذ دولة قطر سياسات شاملة ومنسقة بشكل جيد من أجل تعزيز التوظيف المنصف والأخلاقي وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق للجميع، وعملت على تطوير منظومتها التشريعية لتكون متوافقة والمعايير الدولية في مجال حقوق العمال الوافدين، كما تحترم حق الوافدين في الحياة الأسرية ويكفل القانون للعامل الوافد جمع شمل أسرته واستقدام زوجه وأولاده كما تكفل الدولة أيضا حق التعليم لأبناء العمال الوافدين، وتسهر على توفير الخدمات الأساسية لفائدتهم، وضمان حقهم في الرعاية الصحية المجانية وفي السكن اللائق.

وشملت الممارسات الواعدة التي تم إدخالها منذ إطلاق الاتفاق العالمي تعزيز حقوق المستخدمين بالمنازل، وخاصة النساء اللاتي يمثلن نسبة هامة من المستخدمين، من خلال اعتماد نموذج عقد عمل جديد للعمال المنزليين لإقرار تدابير حماية إضافية لفائدتهم وموائمة حقوقهم مع سائر العمال الخاضعين لقانون العمل، وتنفيذ حملات توعية واسعة النطاق للتعريف بحقوقهم.

ويتم تنفيذ الاصلاحات المشار إليها من خلال التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف ولا سيما أصحاب العمل والعمال، وتم في هذا السياق تعزيز صوت العمال بانشاء اللجان المشتركة التي تضم ممثلين عن إدارة الشركة وممثلين منتخبين عن العمال وبرزت أهمة هذه اللجان خاصة خلال أزمة فيروس كوفيد 19، حيث قامت الدولة خلال الأزمة باتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحماية جميع العمال وتوفير الوقاية والرعاية الصحية المجانية لفائدتهم، ووضعت سياسة واضحة من أجل الاستجابة العاجلة لتحديات الأزمة من خلال حزمة من الحوافز المالية للقطاع الخاص ضمانا لاستدامة الوظائف ومواصلة دفع الأجور، وحرصت على تقديم الدعم والمساندة للعمال وتعزيز إجراءات الشكاوى وتنفيذ حملات التوعية وتشديد الرقابة لضمان حصول العمال على حقوقهم ومستحقاتهم المالية ومواصلة انتفاعهم بالسكن اللائق والخدمات الأساسية.

وفي الختام نؤكد مجددا التزام دولة قطر بمواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق الالتزامات والأهداف التي نص عليها الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتنسيق والتعاون مع دول المنطقة العربية في هذا المجال بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الانسان وأهداف التنمية المستدامة.